الله تعالى فرض كفاية وتطلق الشهادة على التحمل وعلى الاداء ويجبان اذا دعي لدون مسافة قصر وقد رد بلا ضرر بلحقه فلو ادى شاهد والى لاخر وقال احلف بدلي اثم ولا يقيمها على مسلم بقتل كافر ومتى وجبت وجبت كتابتها وان دعي فابى تحملها فله الحضور مع عدم غيره ولا يحرم اداؤه ولو لم يكن نسقه ظاهرا ويحرم اخذ اجرة وجعل عليها ولو لم تتعين عليه لكن ان عجز عن المشي او تاذى به فله اخذ اجرة مركوب ولمن عنده شهادة بحد لله تعالى اقامتها وتركها والحاكم ان يعرض لهم بالتوقف عنها كتعريضه لمقر للرجم وتقبل بحد قديم ومن قال احضروا لاسمع اقذف زيد لي لزنا ما ومن عنده شهادة لادمي يعلمها لم يقمها حتى يسأله والا استحب اعلامه قبل اقامتها ويحرم كتمها فيقيمها بطلبه ولو لم يطلبها حاكم ولا يقدح فيه كتمها دة حسبة ويجب اشهاد على نكاح وبين في كل عقد سواه ويحرم ان يشهد الا بما يعلمه برؤية او سماع غالبا لجوازها ببقية الحواس قليلا فان جهل حاضرا جاز ان يشهد في حضرته لمعرفة عينه وان كان غائبا فعرفه به من يمكن اليه جاز ان يشهد ولو على امرأة ولا تعتبر اشارته الى حاضر مع نسبه ووصفه وان شهد باقرار يحتاج لم يعتبر ذكر سببه كاشتحقاق مال ولا قوله طوعا في صحته مكلفا عملا بالظاهر وان شهد بسبب يوجب الحق او استحقاق غيره ذكره والرؤية تختص الفعل كقتل وسرقة وغصب وشرب خمر ورضاع وولادة والسماع ضربان سماع من مشهود عليه كعتق وطلاق وعقد واقرار وحكم حاكم وافتاده فيلزمه الشهادة بما سمع سواء وقت الحاكم الحكم او استشهده مشهود عليه او كان الشاهد مستخفيا حين تحمله اولا وسماع بالاستفاضة فيما يتعذر علمه غالبا دونها كنسب وموت وملك مطلق وعتق وولاء وولاية ونكاح ووطء وطلاق ووقف ومصرفه ولا يشهد باستفاضة الا عن عدد يقع بهم العلم ويلزم الحكم شهادة تلقتها من الاستفاضة ومن قال اشهدت بها ففرع ومن سمع انسانا يقر بنسب اب او ابن ونحوهما فضة قة المقر له او سكت جاز ان يشهد له به لا ان كذبه وان قال المتحاسبان لا تشهد واعلينا بما جرى بيننا لم يمنع ذلك الشهادة ولزم ما اقاما منها ومن راى شيئا بيد انسان يتصرف فيه

مدة طويلة كالملك من نقض وبناء واجارة واعارة فله الشهادة بالملك كمعاينة الشيب

فصل ومن شهد بعقد اعتبر ذكر شروطه فيعتبر في نكاح انه تزوجها برضاها ان لم تكن مجبرة وبقية الشروط وفي رضاع عدد الرضعات وانه شرب من ثديها او من لبن حلب منه وفي قتل ذكر القاتل وانه ضربه بسيف او جرحه فقتله او مات من ذلك ولا يكفي جرحه فمات وفي زنا ذكر مزني بها وابن وكيف وفي اي وقت وانه راى ذكره في فرجها وفي سرقة ذكر مسروق منه ونصاب وحرز وصفتها وفي قذف ذكر مقذوف ووصفة قذف وفي اكراه انه ضربه او هدده وموقدر على وقوع الفعل به ونحوه وان شهدا ان هذا ابن امته لم تحكم له به حتى يقولا ولدته في ملكه وان شهدا ان هذا الغزل من قطنه او الدقيق من حنطته او الطير من بيضته حكم له به لا ان شهدا ان هذه البيضة من طيره او انه اشتري هذا من زيد او وقفه عليه او اعتقه حتى يقولا وهو في ملكه ومن ادعى ارث ميت فشهدا انه وارثه لا يعلمان غيره او قالا في هذا البلد سواكا نا من اهل الخبرة الباطنة او لا نعلم له غيرا كفى وبه ان شهدا بارثه فقط ثم ان شهدا لاخر انه وارثه شاركه الاول ولا يرد الشهادة على نفي محصور بدليل هذه المسئلة والاعسار وغيرهما وان شهد اثنان انه ابنه لا وارث له غيره وآخران هذا ابنه لا وارث له غيره قسم الارث بينهما

فصل وان شهدا انه طلق واعتق او ابطل من وصاياه واحدة وضيا عينها لم يقبل وان شهد احدهما بغصب ثوب احمر والاخر بغصب ابيض او احدهما انه غصبه اليوم والاخر انه امس لم تكمل وكذا كل شهادة على فعل متحد في نفسه كقتل زيد او بانتفائهما كسرقة اذا اختلفا في وقته او مكانه او صفة متعلقة به كلونه وآلة قتل بما يدل على تغاير الفعلين وان امكن تعدده ولم يشهدا بانه متحد فبكل شيء شاهد فعل يقتضي ذلك ولا تنافي ولو كان بدله بينة ثبتا هنا ان ادعاهما والا ما ادعاه وتتنافيا في الاولى كفعل من قول نكاح وقذف فقط ولو كانت الشهادة على اقرار بفعل او غيره ولو نكاحا او قذفا او شهد واحد بالفعل وآخر على اقراره جمعت لان شهد واحد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)